

## وزارة الاستثمار

قرار رقم ١٦ لسنة ٢٠١٧

وزير الاستثمار

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ؛  
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ؛  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٥ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى بعض الاختصاصات ، وأن يكون هو الوزير المختص بتطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛  
وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بإصدار معايير المحاسبة المصرية المعدلة ؛  
وعلى قرار وزير الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٦ بإضافة معيار الأحكام الانتقالية رقم ٤٦ لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة ؛  
وعلى قرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٢٠ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل لجنة لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والمعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى ؛  
وعلى كتاب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية المؤرخ ٢٠١٧/١/٣١ ؛

قرر:

( المادة الأولى )

يضاف إلى معايير المحاسبة المصرية ملحق ( أ ) لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية".

( المادة الثانية )

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر فى ٢٠١٧/٢/٧

وزارة الاستثمار

داليا خورشيد

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ٣

---

### ملحق (أ)

معييار المحاسبة المصري رقم (١٢) المعدل ٢٠١٥

آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبيةة

معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة

على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبيةة

#### مقدمة

- ١ - فى ضوء صدور قرار البنك المركزى المصرى بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ بشأن تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية (تاريخ تحرير سعر الصرف)، وكتيجة لهذا الإجراء الاقتصادى الاستثنائى، نشأت لدى الكثير من المنشآت أرباح أو خسائر فروق عملة استثنائية نتيجة لوجود أرصدة أصول والتزامات ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية فى ذلك التاريخ أثرت على نتائج أعمال تلك المنشآت بشكل كبير.
  - ٢ - وفى ضوء ما ترتب على ذلك القرار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بأن أصبحت التكلفة التاريخية لبعض الأصول تختلف جوهرياً عن تكلفتها الاستبدالية نتيجة لتحرير سعر الصرف.
  - ٣ - ذلك كله أدى إلى الحاجة إلى إصدار هذا الملحق لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، وذلك لوضع معالجة محاسبية خاصة اختيارية يمكن من خلالها التعامل مع الآثار المترتبة على تحرير سعر صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية للمنشأة التى تكون عملة التعامل لها هى الجنيه المصرى. هذا ولا تعد هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الاختيارية الصادرة بهذا الملحق تعديلاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة السارية من أول يناير ٢٠١٦ فيما بعد المدى الزمنى لسريان هذا الملحق.
- الهدف من الملحق :
- ٤ - يهدف هذا الملحق إلى وضع معالجة محاسبية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادى الاستثنائى المتعلق بتحرير سعر الصرف وذلك من خلال وضع خيار إضافى مؤقت للفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) "آثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية"، والتى تتطلب الاعتراف بفروق العملة ضمن قائمة الدخل للفترة التى تنشأ فيها هذه الفروق، وبدلاً لذلك يسمح للمنشأة التى لديها التزامات قائمة بالعملة الأجنبية فى تاريخ تحرير سعر الصرف مرتبطة بأصول ثابتة

٦ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

واستثمارات عقارية وأصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) وأصول تنقيب وتقييم مقبولة قبل تاريخ تحرير سعر الصرف بالاعتراف بفروق العملة المدبنة الناتجة عن ترجمة هذه الالتزامات في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن تكلفة هذه الأصول، وذلك على النحو المبين في الفقرة "٨" من هذا الملحق، كما تسمح المعالجة للمنشأة بالاعتراف بفروق العملة المدبنة والدائنة الناتجة عن تحرير أسعار الصرف للأرصدة ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر، وذلك على النحو المبين في الفقرة "١٠" من هذا الملحق.

٥ - كما تتبع المعالجة الخاصة الواردة بهذا الملحق خياراً إضافياً مؤقتاً للفقرة رقم "٢٩" من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" والفقرة "٧٤" من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة" والفقرة "١٢" من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٦) المعدل "التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية"، والخاصة بالقياس بعد الاعتراف الأولي، بما يسمح للمنشأة بتعديل قيم فئة أو أكثر من فئات الأصول الثابتة و/أو الأصول غير الملموسة و/أو أصول التنقيب والتقييم المشبعة بالتكلفة التاريخية بالقوائم المالية للمنشأة، وذلك باستخدام معامل يعكس أثر التغيير في سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفارق التضخم عن الفترة، وذلك بدلاً من استخدام نموذج إعادة التقييم بالقيمة العادلة، وذلك على النحو المبين في الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

تعريفات :

٦ - تستخدم المصطلحات التالية بالمعنى المذكور قرين كل منها :

( أ ) تاريخ تحرير سعر الصرف : هو يوم ٣ نوفمبر ٢٠١٦

( ب ) سعر الصرف في تاريخ تحرير سعر الصرف : هو سعر الإقفال الرسمي المعلن

من البنك المركزي المصري لسعر العملة الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف.

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) فى ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ٧

( ج ) الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق؛ هى السنة المالية ، أو جزء منها التى تبدأ قبل تاريخ تحرير سعر الصرف وتنتهى فى أو بعد هذا التاريخ، لا يتم تطبيق هذه المعالجة على القوائم المالية للجزء من السنة المالية الذى ينتهى قبل تاريخ تحرير سعر الصرف.

( د ) الأصل أو الأصول المؤهلة للتعديل ؛ هى جميع فئات :

الأصول الثابتة فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) المعدل "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" (فيما عدا الأراضي والمباني وكذلك الأصول المؤجرة للغير بنظام التأجير التمويلي والمثبتة فى دفاتر المؤجر طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) المعدل "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي") ، و الأصول غير الملموسة فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) المعدل "الأصول غير الملموسة" (فيما عدا الشهرة)، و أصول التقييم والتقييم فى نطاق معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٦) "التقييم عن وتقييم الموارد التعدينية".

( هـ ) معامل التعديل ؛ هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الافتراضية للأصول المؤهلة للتعديل، وهو يعكس نسبة التغيير فى سعر الصرف الرسمى للدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى المعلن من البنك المركزى فى تاريخ تحرير سعر الصرف بعد تعديله بفرق التضخم عن الفترة، ويتم حساب معامل التعديل كنسبة سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف فى بداية الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، وذلك للأصول المؤهلة للتعديل المقبولة قبل أول الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، ويتم حساب معامل التعديل للأصول المؤهلة للتعديل المقبولة خلال الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة ، كنسبة سعر الصرف فى تاريخ تحرير سعر الصرف إلى سعر الصرف فى تاريخ اقتناء الأصل المؤهل للتعديل. وتحدد إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق، الفقرات أرقام "١" و"٢" معامل التعديل.

٨ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

النطاق:

٧ - لا يجوز إلا للمنشآت التي يكون عملة القيد لديها هو الجنيه المصرى أن تقوم بتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، ويمكن للمنشأة اختيار تطبيق أو عدم تطبيق المعالجات الخاصة الواردة بالفقرات "٨" و/أو "١٠" و/أو "١٤" من هذا الملحق. الأصول الممولة بالتزامات بعملة أجنبية :

٨ - يمكن للمنشأة التي قامت قبل تاريخ تحرير سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول تنقيب وتقييم و/أو أصول غير ملموسة (بخلاف الشهرة) ممولة بالتزامات بعملة أجنبية ، أن تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول فى تاريخ تحرير سعر الصرف بفروق العملة الناتجة - خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق - عن إعادة ترجمة وصيد الالتزام القائم المتعلق بها فى تاريخ تحرير سعر الصرف، وعن الجزء المسدد من هذا الالتزام خلال نفس الفترة ، بما لا يزيد عن مبلغ الزيادة التي قد تنتج فيما لو تم تعديل صافى القيمة الدفترية للأصل فى تاريخ تحرير سعر الصرف بنسبة التغيير فى سعر صرف العملة للالتزام من بداية الفترة المالية لتطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة، أو من تاريخ اقتناء الأصل إذا كان لاحقاً، وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف. هذا ويتم إهلاك الزيادة فى تكلفة الأصل على العمر المتبقى له، ويمكن للمنشأة تطبيق هذا الخيار لكل أصل على حدة، وفى هذه الحالة لا يسمح بتعديل تكلفة نفس الأصل وفقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق.

٩ - عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق الفقرة "٨" من هذا الملحق ، يجب ألا يزيد صافى التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ٩

فروق العملات الأجنبية :

١٠ - استثناءً من متطلبات الفقرة رقم "٢٨" من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الخاصة بالاعتراف بفروق العملة ، يمكن للمنشأة التي تأثرت نتائج أعمالها بصافي أرباح أو خسائر فروق عملة نتيجة تحرير سعر صرف العملات الأجنبية أن تقوم بالاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف باستخدام سعر يمثل متوسط أسعار الإقفال الرسمية لبيع العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري بين تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ (مقارنة بسعر الإقفال لصرف العملة الأجنبية في اليوم السابق لتاريخ تحرير سعر الصرف) ، مخصصاً منها أي فروق عملة تم الاعتراف بها ضمن تكلفة أصول مؤهلة للتعديل وفقاً للفقرة "٨" من هذا الملحق ، وذلك باعتبار أن هذه الفروق نتجت بصفة أساسية بسبب قرار تحرير سعر الصرف، وتبين إرشادات التطبيق المرفقة لهذا الملحق - الفقرة رقم "٣" - بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري ومتوسطاتها عن هذه الفترة.

١١ - يتم إدراج مبلغ فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية، والتي تم عرضها في بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً للفقرة رقم "١٠" من هذا الملحق في الأرباح أو الخسائر المرحلة في نفس الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق.

نموذج التكلفة المعدلة :

١٢ - يمكن للمنشأة تطبيق نموذج التكلفة المعدلة - طبقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق - على فئة أو أكثر من فئات تبويب الأصول المؤهلة للتعديل.

١٣ - فئة الأصول المؤهلة للتعديل هي مجموعة من بنود الأصول ذات الطبيعة والاستخدام المتشابهين في عمليات المنشأة ،

١٠. الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) فى ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

وفيما يلى أمثلة لهذه المجموعات :

( أ ) الآلات والمعدات.

(ب) السفن.

(ج) الطائرات.

(د) الحفارات.

(هـ) وسائل النقل والانتقال.

(و) الأثاث والتراكيبات.

(ز) التراخيص.

(ح) العلامات التجارية.

١٤ - طبقاً لنموذج التكلفة المعدلة يتم تعديل التكلفة التاريخية لفئة أو أكثر من فئات الأصول المؤهلة للتعديل وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها، وذلك باستخدام معاميل التعديل.

١٥ - عندما يتم تعديل أحد بنود الأصول المؤهلة للتعديل باستخدام معاميل التعديل ، يجب تعديل كافة بنود فئة الأصول التى ينتمى إليها هذا البند.

١٦ - يتم تحديد التكلفة المعدلة - ناقصة مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المعدل - لكل بند من الأصول المؤهلة للتعديل بتطبيق معاميل التعديل المحسوب وفقاً للفقرة "٦.هـ" على التكلفة التاريخية ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك فى تاريخ تحرير سعر الصرف، ولا يتم تعديل التكلفة والإهلاك أو الاستهلاك لإضافات الأصول المؤهلة للتعديل التى تمت بعد تاريخ تحرير سعر الصرف، وعند تقديم تحليل لحركة الأصول خلال الفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق، يجب عرض فرق التعديل فى كل من التكلفة ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك بشكل مستقل عن بنود الحركة.

١٧ - يجب إدراج قيمة الزيادة فى صافى القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل - نتيجة تعديلها باستخدام معاميل التعديل - فى بند منفصل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها فى بند منفصل فى حقوق الملكية تحت مسمى "نتائج تعديل تكلفة الأصول".



الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) فى ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ١١

- ١٨ - يجب على المنشأة تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول المدرج فى جانب حقوق الملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة، ويتحقق هذا الناتج نتيجة للاستغناء عن أو التخلص من الأصل المؤهل للتعديل، كما يتحقق جزء من هذا الناتج نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل المؤهل للتعديل، وفى هذه الحالة فإن قيمة الناتج المحقق يساوى الفرق بين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة المعدلة وبين الإهلاك أو الاستهلاك المحسوب على أساس التكلفة التاريخية لذات الأصل، على ألا يتم التحويل من حساب ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة من خلال قائمة الدخل، فى جميع الأحوال يجب الأخذ فى الحسبان بأى آثار ضريبية تعترق على تحويل أى جزء من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى حساب الأرباح أو الخسائر المرحلة.
- ١٩ - عند تعديل تكلفة الأصول المؤهلة للتعديل والإهلاك أو الاستهلاك المتعلقة بها باستخدام معامل التعديل، يجب ألا يزيد صافى التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل التى يتم قياسها وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) المعدل "اضمحلال الأصول".
- ٢٠ - عند تطبيق متطلبات الفقرة رقم "١٤" من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٤) "تكاليف الاقتراض" باستخدام معدل للرسوم، يجب حساب تكاليف الاقتراض القابلة للرسوم قبل تاريخ تحرير سعر الصرف على أساس المبالغ التى تم إنفاقها على الأصل المؤهل للتعديل قبل تعديله بمعامل التعديل.
- ٢١ - يمكن للمنشآت التى لا تسمح أنظمة الحسابات بها من تعديل الأرصدة والقيم فى تاريخ تحرير سعر الصرف طبقاً لهذا الملحق أن تقوم باعتبار تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠١٦ هو أقرب تاريخ للتعديل.
- ٢٢ - يجب تعديل مصروف الإهلاك أو الاستهلاك الذى يتم الاعتراف به فى قائمة الدخل فى الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف ليعكس أثر تعديل تكلفة الأصل المؤهل للتعديل ومجموع الإهلاك أو الاستهلاك طبقاً لمتطلبات الفقرة "١٤" من هذا الملحق.

١٢ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

الإفصاح :

٢٣ - على المنشأة التي اختارت تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق (كلها أو بعضها) مراعاة متطلبات الإفصاح الواردة بالفقرة "٢٩" من معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) المعدل "السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء".

٢٤ - إذا قامت المنشأة باستخدام الخيار المتاح فى الفقرة "٨" من هذا الملحق ، يجب الإفصاح عن مبلغ فروق العملة الذى تم إضافته إلى تكلفة الأصول.

٢٥ - على المنشأة التي اختارت تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة فى الفقرة

رقم "١٠" من هذا الملحق :

( أ ) أن تفصح فى قائمة الدخل الشامل بشكل منفصل عن مبلغ فروق العملة التي تم إدراجها ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل) ، وما تم ترحيله إلى الأرباح أو الخسائر المرحلة خلال نفس الفترة ، هذا بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة بها.

( ب ) أن تفصح فى قائمة الدخل أو فى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على النصيب الأساسى والمخفض للسهم فى الأرباح.

٢٦ - على المنشأة التي اختارت تعديل التكلفة التاريخية للأصول المؤهلة للتعديل

- طبقاً للفقرة "١٤" من هذا الملحق - أن تفصح عما يلى :

( أ ) القيم الدفترية لكل فئة من مجموعات الأصول كما لو ظلت هذه الفئة مدرجة بالقوائم المالية وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية.

( ب ) أن القوائم المالية تم تعديلها ، وأنه نتيجة لتحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، فقد تم تعديل قيم بعض بنود الأصول باستخدام معامل التعديل المحدد فى إرشادات التطبيق المرافقة لهذا الملحق.

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ١٣

( ج ) إجمالى ناتج تعديل تكلفة الأصول الذى تم إدراجه ضمن بنود الدخل الشامل خلال الفترة (قبل تأثير ضريبة الدخل) ، مع توضيح الحركة خلال الفترة بالإضافة إلى الإفصاح عن مبلغ ضريبة الدخل المتعلقة به.

( د ) الافتراضات الأساسية التى تم استخدامها لتقدير القيمة الاستردادية لفئات الأصول التى تم تعديلها، وما إذا تم تخفيض قيم تلك التعديلات التى تمت على التكلفة التاريخية نتيجة لزيادة التكلفة المعدلة للأصل عن القيمة الاستردادية له، تطبيقاً لمتطلبات الفقرة "٩" والفقرة "١٩" من هذا الملحق.

تاريخ السريان والأحكام الانتقالية :

٢٧ - يتم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق بصفتها معالجات محاسبية استثنائية فقط على القوائم المالية للفترة المالية لتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق كما هي معرفة فى الفقرة "٦.ج" من هذا الملحق .

٢٨ - لا يتم تعديل أرقام المقارنة للفتحات المالية السابقة المعروضة وكذلك المعلومات التى يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بفتحات سابقة بأثر تلك المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق .

٢٩ - تعتبر القيم المعدلة للأصول المؤهلة للتعديل ومجمع الإهلاك أو الاستهلاك باستخدام معامل التعديل، فى نهاية السنة المالية التى تم تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق عليها، أساساً لتقييم المرحلة فى الفترات المالية اللاحقة .

٣٠ - تسرى متطلبات الإفصاح الواردة فى الفقرة "٢٦.أ" من هذا الملحق على القوائم المالية للفتحات المالية اللاحقة على تطبيق المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بهذا الملحق ، وذلك إلى أن يتم إهلاك أو استهلاك الأصول التى تم تعديلها بالكامل.

١٤ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

إرشادات التطبيق

ترافق إرشادات التطبيق هذه ، ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ منه.  
١ - بيان أسعار الإقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزي المصري لبيع الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري خلال ٢٠١٦ وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف :

سعر الصرف الرسمى (جنيه/دولار)	التاريخ/الفترة
٧,٧٤٠١	الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦ .....
٨,٧٩٠٠	الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦ .....
١٤,٦٥٥٠	٣ نوفمبر ٢٠١٦ .....

٢ - معامل التعديل : هو معامل يستخدم لتعديل القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل ، ويتم حسابه في ضوء التغيير في أسعار الصرف بعد تعديلها بفرق التضخم عن الفترة :

( أ ) معامل التعديل للأصول المقتناة خلال الفترات السابقة (قبل ٢٠١٦/١/١)  
وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١.٦٧ مرة.

( ب ) معامل التعديل للأصول المقتناة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦ = ١.٤٨ مرة.

في حالة قيام المنشأة عند الاعتراف الأولى بتكلفة الأصول المؤهلة المقتناة خلال الفترة أو الفترات السابقة باستخدام أسعار صرف تزيد عن أسعار الإقفال الرسمية المعلنة من البنك المركزي المصري لبيع العملات الأجنبية في ٢٠١٦/١/١ أو أسعار الإقفال اللاحقة ، في هذه الحالة يجب عليها أولاً تعديل تكلفة هذه الأصول بأسعار الإقفال الرسمية قبل استخدام معاملات التعديل أعلاه ، لتعديل القيم الدفترية لهذه الأصول.

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ١٥

٣ - بيان أسعار البيع الرسمية لأهم العملات الأجنبية المعلنة من البنك المركزي المصري للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف وحتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ ، ومتوسطاتها:

اليوم	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	درهم إماراتي	ريال سعودي
٢٠١٦/١١/٣	١٤,٦٥٥-	١٦,٢٦١٢	١٨,٢٥٧٢	٣,٩٩-٤	٣,٩-٧٧
٢٠١٦/١١/٦	١٦,٢٢٢٢	١٨,٠٨٩٣	٢٠,٣١-١	٤,٤١٦٧	٤,٣٢٥٣
٢٠١٦/١١/٧	١٧,٢٦٣٢	١٩,٠٩٨٣	٢١,٤٣٥٨	٤,٧-٦	٤,٦-٣٢
٢٠١٦/١١/٨	١٧,٨٤٢٧	١٩,٧-٣٧	٢٢,١٤٤٦	٤,٨٥٨٣	٤,٧٥٧٩
٢٠١٦/١١/٩	١٧,٦٣٣-	١٩,٥٥٥-	٢١,٩٤٦-	٤,٨-٧	٤,٧-١٧
٢٠١٦/١١/١٠	١٧,٠٧٣٨	١٨,٦١٧٣	٢١,١٩٨٨	٤,٦٤٩-	٤,٥٥٢٦
المتوسط	١٦,٧٨١٧	١٨,٥٥٤١	٢٠,٨٨٢١	٤,٥٦٩٣	٤,٤٧٤٧

١٦ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

مثال توضيحي

يرافق هذا المثال ملحق (أ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) "آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، ولكنه لا يمثل جزءاً منه.

مثال :

ظهرت البيانات المالية التالية في دفاتر المنشأة (س)، والتي عملة القيد لديها "الجنينة المصري"، في تاريخ تحرير سعر الصرف :

(أ) أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية :

مورد	دولار أمريكي	
١٠٠٠	٢٠٠٠	تقديرة وودائع وحسابات جارية بالبنوك .....
-	٤٠٠٠	عقلاء ومدنيون قصيرة وطويلة الأجل .....
-	٦٠٠٠٠	موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل .....

تتضمن الالتزامات طويلة الأجل مبلغ ١١٠٠٠ دولار أمريكي يمثل صافي رصيد قرض حصلت عليه المنشأة خلال عام ٢٠١٢ لتمويل شراء آلات بلغت تكلفتها الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف ١٢٠٠٠٠ جنيه مصري ومجموع الإهلاك الخاص بها مبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه مصري.

مع العلم بأن الأقساط المسددة من القرض خلال ٢٠١٦ وقبل تاريخ تحرير سعر الصرف، نتج عنها خسائر فروق عملة محملة على قائمة الدخل بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه مصري.

(ب) أرصدة أصول ثابتة وأصول غير ملموسة :

تراخيص	أثاث وتجهيزات	وسائل نقل	آلات ومعدات	أراضي ومبانٍ	
١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	التكلفة في أول الفترة .....
٣٠٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠	إضافات .....
١٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	التكلفة في نهاية الفترة .....
٣٠٠٠٠	٧٠٠٠	٢٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	مجموع الإهلاك في أول الفترة .....
١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	إهلاك الفترة .....
٤٠٠٠٠	٩٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	مجموع الإهلاك في نهاية الفترة .....
١٤٠٠٠٠	٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	صافي القيمة الدفترية .....

(ج) الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة، تمت في بداية مايو ٢٠١٦ وإهلاك الفترة الخاص بها ١٥٠٠٠ جنيه مصري.

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ١٧

(ج) بلغت صافى خسائر فروق العملة المسجلة بالدفاتر فى تاريخ تحرير سعر الصرف (متضمنة تأثير قرار التحرير) مبلغ ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه مصرى.  
(د) أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه المصرى المستخدمة خلال الفترة وحتى تاريخ تحرير سعر الصرف كما يلى :

بوند	دولار أمريكى	
٨,٥٠	٧,٧٤	الفترة من أول يناير حتى منتصف مارس ٢٠١٦ .....
٩,٨٤	٨,٧٩	الفترة من منتصف مارس حتى ٢ نوفمبر ٢٠١٦ .....
١٦,٢٦	١٤,٦٦	٣ نوفمبر ٢٠١٦ .....

١ - مطلوب البيانات المالية المعدلة فى دفاتر المنشأة (س) بافتراض أنها اختارت تطبيق جميع خيارات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق (أ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٣) ، واختارت تعديل بنود الآلات ووسائل النقل والتراخيص بمعامل التعديل.  
مع الأخذ فى الاعتبار أن معامل التعديل الواجب استخدامه طبقاً لإرشادات التطبيق  
المراقبة للملحق :

معامل التعديل للأصول المكتتاة قبل ٢٠١٦/١/١ وحتى منتصف مارس ٢٠١٦ = ١.٦٧

معامل التعديل للأصول المكتتاة من منتصف مارس ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٦/١١/٢ = ١.٤٨

٢ - إظهار أثر تطبيق هذه المعالجة المحاسبية الخاصة على كل من :  
(أ) قائمة الدخل.

(ب) قائمة الدخل الشامل.

(ج) قائمة التغيير فى حقوق الملكية.

١٨ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

أولاً - تطبيق الخيارات المتاحة بالمعالجة المحاسبية الخاصة :  
الخيار الأول : الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية ، الاعتراف بخسائر  
العملة ضمن تكلفة هذه الأصول القرض الخاص بتمويل اقتناء آلات خلال عام ٢٠١٢  
خسائر فروق العملة الناتجة عن الجزء المسدد من القرض خلال الفترة = ٣٠٠٠ جنيه  
خسائر فروق العملة الناتجة عن تقييم رصيد القرض القائم في تاريخ  
تحرير سعر الصرف = ١١٠٠٠ دولار  $\times$  (١٤.٦٦ - ٧.٧٤) = ٧٦١٢٠ جنيهاً  
إجمالى خسائر فروق العملة الخاصة بالقرض خلال الفترة = ٧٦١٢٠ جنيهاً

ولتحديد ما يمكن رسمته على الأصل يجب أولاً مقارنة هذه الخسائر بمبلغ الزيادة في  
صافي القيمة الدفترية للأصل في حالة تعديلها بنسبة تغيير سعر الصرف ، وما يسمح  
برسمته هو المبلغ الأقل ، وذلك طبقاً للفقرة رقم (٨) من الملحق. ويتم ذلك كما يلي :  
صافي القيمة الدفترية للآلات الممولة بالقرض المعدلة بنسبة التغيير في سعر الصرف  
من بداية الفترة حتى تاريخ تحرير سعر الصرف

$$= \text{صافي القيمة الدفترية للآلات} \times \frac{\text{سعر الصرف في } 2016/11/3}{\text{سعر الصرف في } 2016/1/1}$$

$$= (40000 - 120000) \times \frac{14.66}{7.74} = 151525$$

مبلغ الزيادة في صافي القيمة الدفترية = صافي القيمة الدفترية المعدلة - صافي القيمة الدفترية قبل التعديل

$$= 151525 - 80000 = 71525 \text{ جنيهاً}$$

وما يتم رسمته على الأصل هو المبلغ الأقل = ٧١٥٢٥ جنيهاً

(\*) مع ملاحظة أنه يجب أن يتم إهلاك هذا المبلغ المرسل على الأصل على العمر المتبقى له  
(طبقاً للفقرة رقم "٨" من الملحق).



الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ١٩

الخيار الثاني : الاعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف (بدلاً من قائمة الدخل).

فيما يلي ترجمة أرصدة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف طبقاً لمتطلبات المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق :

الفرق بالجنيه المصري ويمثل فروق العملة في تاريخ تحرير سعر الصرف	المعادل بالجنيه المصري بسر متوسط الفترة من ٢٠١٦/١١/٢ حتى ٢٠١٦/١١/١٠	المعادل بالجنيه المصري بسر ٢٠١٦/١١/٢	يورو	دولار أمريكي	
٢٤٦٩٨	٥٢١١٨	٢٧٤٢٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	نقدية وودائع وحسابات جارية بالبانوك
٢١٩٦٨	٦٧١٢٨	٢٥١٦٠	-	٤٠٠٠	عملاء ومدينون قصيرة وطويلة الأجل
(٤٧٩٥٢٠)	(١٠٠٦٩٢٠)	(٥٢٧٤٠٠)	-	(٦٠٠٠٠)	موردون والتزامات قصيرة وطويلة الأجل
(٤٢٢٨٥٤)					صافي خسائر فروق العملة في تاريخ تحرير سعر الصرف

متوسط سعر الدولار للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٦,٧٨٢

متوسط سعر اليورو للفترة من تاريخ تحرير سعر الصرف حتى ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ = ١٨,٥٥٤

ولتحديد ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل يجب أولاً خصم ما تم الاعتراف به من خسائر فروق عملة ضمن تكلفة أصول عمولة بالتزامات قائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف (طبقاً للخيار الأول) وذلك كما يلي :

صافي خسائر فروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة أرصدة البنود ذات

الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف = ٤٢٢٨٥٤ جنيهاً

يخصم منها :

خسائر فروق العملة المرسلة على الآلات والمرتبطة بحركة وصيد القرض

القائم الخاص بها = ٧١٥٢٥ جنيهاً

الصافي، وهو ما يتم الاعتراف به ضمن بنود الدخل الشامل = ٣٥١٣٢٩ جنيهاً

(ب) مع ملاحظة أنه يجب تحويل هذا المبلغ في نهاية نفس الفترة من بنود الدخل الشامل الآخر إلى

"الأرباح أو الخسائر المرحلة" في جانب حقوق الملكية (طبقاً للفقرة رقم "١١" من الملحق).

٢٠. القوانين المصرية - العدد ٣٨ (تابع) فى ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

**المهيار الثالث :** تعديل التكلفة التاريخية لفتات الأصول المؤهلة للتعديل التى اختارت المنشأة تعديلها وكذلك مجمع الإهلاك أو الاستهلاك المتعلق بها ، وذلك باستخدام معاميل التعديل ، ويتم ذلك بالمخطوات التالية :

( أ ) عند تعديل التكلفة التاريخية ومجمع الإهلاك الخاص بهذه الأصول بمعاميل

التعديل يجب مراعاة ما يلى :

الأصول الممولة بالتزامات قائمة بالعملة الأجنبية والتى اختارت المنشأة الاعتراف بفروق العملة الخاصة بهذه الالتزامات ضمن تكلفة تلك الأصول (طبقاً للخيار الأول) ، لا يتم تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك الخاص بها بمعاميل التعديل ، وذلك طبقاً للفقرة "١٨" من الملحق ، وتتمثل فى إضافات الآلات المقتناة خلال عام ٢٠١٢ والبالغ تكلفتها فى تاريخ تحرير سعر الصرف مبلغ ١٢٠٠٠٠ جنية ومجمع الإهلاك الخاص بها ٤٠٠٠٠ جنية.

الإضافات على بند التراخيص خلال الفترة والتى تمت فى بداية شهر مايو ٢٠١٦ ، يجب عند تعديل تكلفة تلك الإضافات البالغة ٣٠٠٠٠ جنية وإهلاك الفترة الخاص بها والبالغ ١٥٠٠ جنية ، استخدام معاميل تعديل (١.٤٨).

تكلفة ومجمع إهلاك الأصول المؤهلة للتعديل (بخلاف ما سبق) يتم استخدام معاميل تعديل (١.٦٧).

يتم حساب فروق التعديل على التكلفة ومجمع الإهلاك لفتات الأصول التى اختارتها المنشأة كل - على حدة - .

يجب ألا تزيد صافى التكلفة المعدلة للأصل بعد خصم مجمع الإهلاك المعدل عن القيمة الاستردادية له.

(ب) إدراج فرق التعديل فى سطر مستقل ضمن كل من التكلفة ومجمع الإهلاك.

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ٢١

فيما يلي طريقة حساب فروق تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك لكل فئة من فئات الأصول التي اختارت المنشأة تعديلها بمعامل التعديل :

جنيه (أ) الآلات والمعدات / ووسائل النقل :

وسائل النقل		الآلات والمعدات		
مجمع الإهلاك	التكلفة	مجمع الإهلاك	التكلفة	
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١ القيمة الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف
				يخصم منها:
-	-	(٤٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠)	٢ الأصول الممولة بالتزامات قائمة (طبقاً للخيار الأول)
٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٣ الباقي ويمثل القيمة القابلة للتعديل بمعامل التعديل (٢-١)
١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧	١,٦٧	٤ معامل التعديل
٥٠١٠٠	٨٣٥٠٠	١٣٣٦٠٠	٢١٧١٠٠	٥ القيمة المعدلة (٤×٣)
٢٠١٠٠	٣٣٥٠٠	٥٣٦٠٠	٨٧١٠٠	٦ فرق التعديل (٥-٣) (ويدرج في سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الإهلاك)

جنيه ب - التراخيص :

مجمع الإهلاك	التكلفة	
٤٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١ القيمة الدفترية في تاريخ تحرير سعر الصرف
		تقسم إلى :
١٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢ أولاً : إضافات خلال الفترة (تمت في بداية شهر مايو ٢٠١٦)
١,٤٨	١,٤٨	٣ معامل التعديل الخاص بها
٢٢٢٠	٤٤٤٠٠	٤ القيمة المعدلة (٣×٢)
٧٢٠	١٤٤٠٠	٥ فرق تعديل الإضافات (٤-٣)
٣٨٥٠٠	١٥٠٠٠٠	٦ ثانياً : باقى القيمة الدفترية (٢-١)
١,٦٧	١,٦٧	٧ معامل التعديل الخاص بها
٦٤٢٩٥	٢٥٠٥٠٠	٨ القيمة المعدلة (٧×٦)
٢٥٧٩٥	١٠٠٥٠٠	٩ فرق تعديل باقى القيمة الدفترية (٨-٦)
٣٦٥١٥	١١٤٩٠٠	١٠ إجمالي فروق التعديل (٩+٥) (ويدرج في سطر مستقل ضمن التكلفة ومجمع الإهلاك)

٢٢ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

بيان الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة المعدل:

فيما يلي بيان الأصول وإهلاكاتها في تاريخ تحرير سعر الصرف مضافاً إليها فروق العملة التي تم الاعتراف بها ضمن تكلفة الأصول الممولة بالتزامات قائمة (طبقاً للخيار الأول)، وفروق تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث) :

جنيه

الإجمالي	تراخيص	أثاث وتجهيزات	وسائل نقل	آلات ومعدات	أراض ومبان	
٥٩٢٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	التكلفة في أول الفترة
٨٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠	-	-	٥٠٠٠٠	إضافات خلال الفترة
٧١٥٢٥	-	-	-	٧١٥٢٥	-	فروق العملة المتعلقة بالتزامات قائمة (طبقاً للخيار الأول)
٢٢٥٥٠٠	١١٤٩٠٠	-	٣٣٥٠٠	٨٧١٠٠	-	فروق تعديل التكلفة بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث)
٩٨٢٠٢٥	٢٩٤٩٠٠	١٥٠٠٠	٨٣٥٠٠	٤٠٨٦٢٥	١٨٠٠٠٠	التكلفة في نهاية الفترة
١٩٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠	٢٥٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٨٠٠٠	مجمع الإهلاك في أول الفترة
٣٩٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	إهلاك الفترة
١٠٠٢١٥	٢٦٥١٥	-	٢٠١٠٠	٥٣٦٠٠	-	فروق تعديل مجمع الإهلاك بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث)
٢٢٩٢١٥	٦٦٥١٥	٩٠٠٠	٥٠١٠٠	١٧٣٦٠٠	٢٠٠٠٠	مجمع الإهلاك في نهاية الفترة
٦٥٢٨١٠	٢٢٨٢٨٥	٦٠٠٠	٣٣٤٠٠	٢٢٥٠٢٥	١٥٠٠٠٠	صافي القيمة الدفترية

صافي ناتج تعديل الأصول بمعامل التعديل (طبقاً للخيار الثالث) = فرق تعديل التكلفة - فرق تعديل مجمع الإهلاك

$$١٣٥٢٨٥ = ١٠٠٢١٥ - ٢٣٥٥٠٠ =$$

الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧ ٢٣

ثانياً - أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق على :

(أ) قائمة الدخل :

فيما يلي بيان أثر التسويات السابقة على مبلغ خسائر فروق العملة بقائمة الدخل في تاريخ تحرير سعر الصرف :

جنيه

٤٨٠٠٠٠	خسائر العملة بدفاتر المنشأة في تاريخ تحرير سعر الصرف
	يخصم منها:
٧١٥٢٥	١ - ما تم إضافته إلى تكلفة الآلات (طبقاً للخيار الأول)
٣٥١٣٢٩	٢ - خسائر فروق العملة التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (طبقاً للخيار الثاني)
٥٧١٤٦	البقي، ويمثل صافي مبلغ خسائر فروق العملة التي تظهر بقائمة الدخل في تاريخ تحرير سعر الصرف

\* مع ملاحظة أن فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية خلال الفترة التالية لتاريخ تحرير سعر الصرف يجب الاعتراف بها في قائمة الدخل عن الفترة .

(ب) قائمة الدخل الشامل :

فيما يلي شكل مختصر لقائمة الدخل الشامل عن الفترة / السنة ، وذلك بعد تأثيرها بالمبالغ التي يتم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية الخاصة :

جنيه

	قائمة الدخل الشامل عن الفترة / السنة
xxx	صافي ربح الفترة / السنة
	يضاف / يخصم : بنود الدخل الشامل الآخر
(٣٥١٣٢٩)	خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف (طبقاً للخيار الثاني)
٣٥١٣٢٩	يخصم : المعول منها إلى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" خلال نفس الفترة (طبقاً للخيار الثاني)
صفر	الصافي
١٣٥٢٨٥	نتيجة تعديل تكلفة أصول (طبقاً للخيار الثالث)
xxx	إجمالي الدخل الشامل عن الفترة / السنة

٢٤ الوقائع المصرية - العدد ٣٨ (تابع) في ١٥ فبراير سنة ٢٠١٧

(ج) قائمة التغيير في حقوق الملكية :

فيما يلي شكل مختصر لقائمة التغيير في حقوق الملكية عن الفترة/ السنة بعد تأثيرها بالمعالجة المحاسبية الخاصة :  
جنيه

الإجمالي	نتائج تعديل أصول	أرباح / خسائر مرحلة	احتياطيات	رأس المال	
xxx		xxx	xxx	xxx	الرصيد في بداية الفترة / السنة
xxx		xxx			صافي ربح الفترة / السنة
					يضاف بنود الدخل الشامل الأخر
					خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية
(٢٥١٢٢٩)		(٢٥١٢٢٩)			
١٢٥٢٨٥	١٢٥٢٨٥				نتائج تعديل تكلفة أصول
xxx	١٢٥٢٨٥	xxx	xxx	xxx	إجمالي الدخل الشامل للفترة / السنة
					المعاملات مع المساهمين
xxx				xxx	زيادة رأس المال
xxx		xxx	xxx		توزيعات الأرباح
xxx		xxx	xxx	xxx	إجمالي معاملات مع المساهمين
xxx	١٢٥٢٨٥	xxx	xxx	xxx	الرصيد في نهاية الفترة / السنة

(\*) مع ملاحظة أنه يجب تحويل نتائج تعديل الأصول إلى "الأرباح أو الخسائر المرحلة" عند تحققه، ويتحقق ذلك الناتج إما عند بيع أو التخلص من الأصل أو مع إهلاكه أو استهلاكه، على ألا يتم ذلك التحويل من خلال قائمة الدخل .

طبعت بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزي فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٧

١٣١٨ - ٢٠١٧/٢/٢٠ - ٢٠١٦ / ٢٥٥٠٤